

رقم الوثيقة: MDE 15/5589/2022

التاريخ: 11 مايو/أيار 2022

## إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: استمرار أنماط عمليات القتل غير المشروع وغيرها من الجرائم تكوّن نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)

ينبغي على السلطات الإسرائيلية وضع حد لعمليات القتل غير المشروع، والإصابات المتعمدة، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاضطهاد، والعقاب الجماعي ضد الفلسطينيين - ومن ضمنهم العديد من الأطفال - والتي تصاعدت منذ تولي رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت الحكم في يونيو/حزيران 2021. وقد شهد شهرًا مارس/آذار وأبريل/نيسان مقتل أكبر عدد من الفلسطينيين والإسرائيليين خارج نطاق العمليات العدائية المسلحة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في أي شهرين بعينهما منذ عام 2008. وينبغي على السلطات الإسرائيلية أن تتخذ - من باب الأولوية - خطوات جادة وعاجلة لحماية الأطفال الفلسطينيين الذين كانوا وما زالوا يقعون ضحايا لعمليات القتل غير المشروع، والإصابات المتعمدة، والاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاضطهاد.

وبأني التصعيد المروع للانتهاكات الخطيرة في وقت هدّد فيه كبار المسؤولين الإسرائيليين بارتكاب المزيد من العنف ضد الفلسطينيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك فوراً لممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية لوضع حد لعمليات القتل غير المشروع وغيرها من الانتهاكات الصارخة، واتخاذ خطوات ملموسة باتجاه تفكيك نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) الذي تُطبّقه ضد الفلسطينيين.

وهذه الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ما هي إلا استمرار لأنماط التي تظلمت في إطار نظام من الاضطهاد والهيمنة تمارسه السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لما فيه مصلحة الإسرائيليين اليهود بقصد الإبقاء على هذا النظام القائم على التمييز. وهي تشكّل جزءاً من هجوم واسع النطاق وممنهج أيضاً موجه ضد السكان الفلسطينيين، وتُعدّ الأفعال غير الإنسانية المرتكبة في هذا السياق جرائم ضد الإنسانية كما هي معرّفة في القانون الدولي. ويتعين على كل الذين يتمتعون بالولاية القضائية على ارتكاب جريمة الفصل العنصري الذي هو جريمة ضد الإنسانية - ومن ضمنهم إسرائيل نفسها، والسلطات الفلسطينية، والمجتمع الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية - أن يجرؤوا تحقيقات نزيهة في ارتكاب هذه الجرائم.

ومنذ أن تسلّمت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية الحالية زمام السلطة في 21 يونيو/حزيران 2021 وحتى نهاية أبريل/نيسان 2022، قتلت القوات الإسرائيلية 76 فلسطينياً - بينهم 13 طفلاً على الأقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد شهد شهرًا مارس/آذار وأبريل/نيسان مقتل أكبر عدد من الفلسطينيين خارج نطاق النزاع المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أي شهرين بعينهما منذ عام 2008. وفي مارس/آذار، قتلت القوات الإسرائيلية 12 فلسطينياً، بينهم ثلاثة أطفال. وقُتل فلسطيني آخر على يد مستوطن إسرائيلي، وخلال شهر أبريل/نيسان 2022، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 22 فلسطينياً - من ضمنهم ثلاثة أطفال - بحسب سجلات منظمة العفو الدولية. ومن قبيل المقارنة، ففي الفترة الموازية في شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021 وفي عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة قُتل فلسطينيان اثنان وأصيب 378 بجروح وفق ما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وقد وقع العديد من القتلى منذ بداية هذه السنة نتيجة لاستخدام القوة المفرطة من جانب القوات الإسرائيلية في سياق أنشطة إنفاذ القانون، ومن ضمن ذلك الحفاظ على الأمن خلال الاحتجاجات والتجمعات ومداهمات الاعتقال والتفتيش. وفي 8 فبراير/شباط قُتل ثلاثة فلسطينيين على يد شرطة الحدود الإسرائيلية في ظروف يبدو أنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، كما تبين لمنظمتي حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية [بتسليم والحق](#).

وأودت هجمات منفصلة شنها أفراد فلسطينيون مسلحون بحياة 18 شخصاً في مدن في أنحاء إسرائيل، بينهم ثلاثة من رجال الشرطة ومواطنان أجنبيان منذ 22 مارس/آذار. وقتلت القوات الإسرائيلية ستة مهاجمين فلسطينيين في حين قتل مواطن إسرائيلي مسلحاً مهاجماً واحداً. وفي أعقاب الهجوم الذي شنّه شخص فلسطيني مسلح في مدينة بني براك في 29 مارس/آذار وأودى بحياة ثلاثة من مواطني إسرائيل بينهم شرطي ومواطنان أوكرانيان، شنت السلطات الإسرائيلية عملية

مشتركة بين الجيش وقوات الشرطة في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وفي إطار هذه العملية فرضت إسرائيل تدابير عقاب جماعي ضد الفلسطينيين، وبخاصة في جنين والقدس الشرقية، وذلك بتقييد حرية التنقل، وبإلقاء القبض على مئات الفلسطينيين لإخضاعهم لاستجوابات استمرت عدة ساعات. وفي بعض الظروف نذرت القوات الإسرائيلية عمليات اعتقال مستخدمةً القوة المفرطة التي وصلت إلى حد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبين 1 يناير/كانون الثاني و26 أبريل/نيسان، وضع الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع 550 فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري، بدون تهمة أو محاكمة، بموجب أوامر يمكن تجديدها إلى ما لا نهاية، [بحسب](#) نادي الأسير الفلسطيني. وقالت [المنظمة غير الحكومية الفلسطينية](#) إن 240 أمراً من الأوامر الإدارية صدرت ضد معتقلين جدد [ألقي القبض على معظمهم في مارس/آذار وأبريل/نيسان](#). وكان ستة فلسطينيين من سكان القدس الشرقية ومن حملة الجنسية الإسرائيلية من جملة المعتقلين الجدد. كذلك وُضع اثنان من المواطنين الإسرائيليين اليهود الإسرائيليين قيد الاعتقال الإداري خلال هذه الفترة.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى تسعة شهود، وثلاثة محامين يمثلون معتقلين فلسطينيين، إضافة إلى الاطلاع على أدلة من مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية، وكانت لها مشاهدات ميدانية، وجمعت معلومات من منظمات حقوقية لتحليل أنماط عمليات القتل غير المشروع، والاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والعقاب الجماعي المفروض على المجتمعات الفلسطينية. وتحققت منظمة العفو الدولية أيضاً من المعلومات المتعلقة بالهجمات القاتلة التي شنّها أفراد فلسطينيون مسلحون ضد المدنيين في إسرائيل.

## عمليات إعدام واضحة خارج نطاق القضاء وغيرها من عمليات القتل غير المشروع

منذ بداية هذا العام قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ثلاثة فلسطينيين في ظروف يبدو أنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء - وهي جريمة بموجب القانون الدولي - وستة فلسطينيين آخرين في عمليات قتل أخرى يبدو أنها غير مشروعة.

وفي 8 فبراير/شباط 2022، قتلت القوات الإسرائيلية أشرف المبسلط، 21 عاماً، ومحمد الدخيل، 21 عاماً، وأدهم مبروكة، 26 عاماً، بينما كانوا يقودون سيارة في نابلس بالضفة الغربية المحتلة. [وبحسب منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية](#) [بتسليم](#) قُتل الرجال عقب كمين أوقعتهم به وحدة "مكافحة الإرهاب" في شرطة الحدود الإسرائيلية. [وقال الناطق باسم](#) شرطة الحدود الإسرائيلية إن الرجال كانوا مسلحين، لكن لم تُطلق أي أعيرة نارية على قوات الأمن الإسرائيلية. ويجب التحقيق في وفاتهم بوصفها عملية إعدام واضحة خارج نطاق القضاء.

وفي 2 أبريل/نيسان، قتلت القوات الإسرائيلية سيف أبو لبد، 25 عاماً، وخليل طوالب، 24 عاماً، وصائب عباهرة، 30 عاماً بالقرب من طولكرم في المنطقة الشمالية للضفة الغربية المحتلة. وقد أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الرجال الثلاثة - الذين كانوا مسلحين حسبما أكد شركاء منظمة العفو الدولية في مضمّن حقوق الإنسان [ومصادر أخرى](#) - وأردتهم قتلى في كمين. وفي مقطع فيديو صورّه متفرجون فلسطينيون وشاهدته منظمة العفو الدولية، أحاطت مركبات عسكرية بسيارة كانت تُقل الرجال الفلسطينيين الثلاثة. وعندما خرج أحد الرجال من السيارة أردى بالرصاص. [وقالت](#) السلطات الإسرائيلية في البداية إن الرجال الثلاثة كانوا في طريقهم لشن هجوم على إسرائيليين، وإنهم قُتلوا في تبادل لإطلاق النار مع الشرطة. وفيما بعد كشف تحقيق أجراه الجيش الإسرائيلي أن الشرطي الذي تعرض لإصابة بالغة أصيب في الحقيقة بشظية أطلقتها القوات الإسرائيلية. ولا تشير جوانب التحقيق التي نُشرت في [الصحف الإسرائيلية](#) إلى أن حياة الجنود كانت معرضة لخطر داهم. ولذلك يجب التحقيق في وفاة الرجال الفلسطينيين الثلاثة بوصفها عملية قتل غير مشروعة محتملة.

وفي 10 أبريل/نيسان، أطلق الجنود الإسرائيليون النار من مسافة مترين إلى ثلاثة أمتار على غادة سباتين - وهي امرأة عمرها 47 عاماً - عند حاجز في وسط قرية حوسان في الضفة الغربية القريبة من بيت لحم. [وقال الجيش إنها](#) كانت غير مسلحة، وإنه يجري التحقيق في الحادثة. وكانت ضعيفة البصر وترتدي نظارات سميكة عندما تم إطلاق النار عليها، بحسب ما شهد باحث في منظمة العفو الدولية وبرهنه [الصور الفوتوغرافية](#). وفي [مقاطع الفيديو](#) التي فحصتها المنظمة، كانت غادة سباتين [تسير بالقرب](#) من الحاجز وهي خاوية اليدين، ثم غطت أذنيها عندما أطلق أحد الجنود طلقات تحذيرية في الهواء. فغيرت مسارها بطريقة مرتبكة واقتربت أكثر من الحاجز. وقال الجيش إنها تحركت ["بطريقة تثير الشبهة"](#)، لكن لا الجيش [ولا المحققين الحقوقيين](#) قدموا أي أدلة على أنها كانت تشكل خطراً على الجنود. وعندما أطلق جندي النار على ساقها سقطت على الأرض وأخذت تنهار تدريجياً. ورأى أحد باحثي منظمة العفو الدولية الذي شاهد الحادثة أن الجنود وضعوا المرأة في وضعية التعافي، ومنعوا المارة من الاقتراب لمدة عشر دقائق تقريباً إلى أن أنهوا مكالمات هاتفية. وبحسب [وزارة الصحة الفلسطينية](#)، توفيت بسبب قطع في أحد الشرايين نتيجة إصابتها بالرصاص. وتشكل قضية قتل غادة سباتين دليلاً إضافياً على [استخدام القوات الإسرائيلية للقوة الممتهنة](#) [تتهور](#) ضد الفلسطينيين في حالات الحفاظ على الأمن حيث كان من الممكن استخدام طرق غير مميتة. ويجب التحقيق فيها كعملية قتل غير مشروعة ممكنة.

وفي 8 مايو/أيار، [أردى بالرصاص](#) محمود عرام، 27 عاماً، - وهو فلسطيني من غزة لم يكن لديه أي وسيلة للحصول على تصريح عبور من الجيش بسبب وضعه المتعلق بحيازة الوثائق اللازمة وذلك بينما كان يعبر الجدار/السياج جنوب طولكرم في شمال الضفة

الغربية. [وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي](#) إن محمود عرام كان أعزلاً ولم يوج بأنه كان يشكل خطراً على الجنود أو سواهم. ويجب التحقيق في وفاته بوصفها عملية قتل غير مشروعة محتملة.

وفي 11 مايو/أيار، قُتل شيرين أبو عاقلة مراسلة الجزيرة وأصيب علي سمودي مراسل جريدة القدس بجروح بينما كانا يغطيان مدهمة قامت بها القوات الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين في شمال الضفة الغربية. وبحسب [بيان أصدرته الجزيرة](#)، أصابت القوات الإسرائيلية شيرين أبو عاقلة بطلق ناري في رأسها وأعلنت وفاتها عقب وصولها إلى أحد مستشفيات جنين. وقد [دعا](#) ناطق باسم الجيش الإسرائيلي إلى إجراء تحقيق مشترك مع السلطات الفلسطينية في مقتل شيرين أبو عاقلة. [وقالت](#) الصحفية الفلسطينية شذا حنايشة التي كانت تقف بالقرب من شيرين أبو عاقلة وشهدت عملية إطلاق النار، إن مجموعة من الصحفيين كانوا يقفون معاً ويرتدون معدات واقية تبين بوضوح أنهم صحفيون، وإنه لم يكن هناك أي تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين المسلحين عند إطلاق القوات الإسرائيلية النار على الصحفيين وإصابتهم شيرين أبو عاقلة في رأسها وعلي سمودي في ظهره. وفي مقابلة مع علي سمودي في المستشفى [قال](#) إن القوات الإسرائيلية أطلقت النار على مجموعة الصحفيين بدون أي تحذير. ويجب إجراء تحقيق في وفاتها بوصفها عملية قتل غير مشروعة محتملة.

ولم تنشر السلطات الإسرائيلية نتائج التحقيقات في الحالات القليلة التي أجريت فيها هذه التحقيقات، ولم تجعل قواعد إطلاق النار تتماشى مع المعايير الدولية برغم توفر أدلة وافية على حدوث عمليات قتل غير مشروعة نشرت تفاصيلها على مر السنين منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية، من بينها [منظمة العفو الدولية](#).

## مقتل أطفال فلسطينيين

منذ بداية عام 2022 وحتى 8 مايو/أيار، قتلت القوات المسلحة الإسرائيلية ثمانية أطفال فلسطينيين في ملابس تبدو غير قانونية، بما في ذلك الاستخدام المفرط والمتهور للقوة المميتة بحسب السجلات التي تحتفظ بها منظمة العفو الدولية. وإضافة إلى ذلك، قتل مستوطن مسلح طفلاً فلسطينياً خلال هذه الفترة. وفي 13 أبريل/نيسان 2022، أردى بالرصاص قصي فؤاد محمد الحمامرة - عمره 16 عاماً - من قرية حوسان بالقرب من بيت لحم في جنوب الضفة الغربية عقب الإفطار. وكانت حشود من الفلسطينيين تتظاهر بالقرب من موقع عسكري إسرائيلي في القرية حيث قُتل عادة سباتين على أيدي جنود إسرائيليين قبل ثلاثة أيام. وكان بعض المتظاهرين يلقون أجساماً حارقة محلية الصنع بحسب [صحيفة هآرتس الإسرائيلية](#).

وقالت أمينة الحمامرة والدة قصي الحمامرة لمنظمة العفو الدولية: "لم أصدق جيراني عندما أخبروني بأن قصي استشهد. فهرعت إلى الشارع من دون أن أضع غطاء الرأس، وصرخت "أين ابني، يا رب أعطني الصبر". وبحثت عنه، لكن كان المكان يعج بالجنود، وكانوا يطلقون النار من الأسطح. فاختبأنا في منزل مدة ساعة، واتصلنا بمكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني (الحكومي) الذي أخبرنا بأن الجنود الإسرائيليين أخذوا جثمان قصي إلى عتزيون [قاعدة عسكرية إسرائيلية]. وشاهدته عند الساعة الثالثة من صباح [14 أبريل/نيسان] في مشرحة مستشفى الحسين في بيت جالا.

[وبحسب الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فلسطين](#)، وهي منظمة لحقوق الإنسان، أردت القوات الإسرائيلية قصي الحمامرة بالرصاص عند حوالي الساعة 8:45 مساءً عندما كانت تحافظ على الأمن خلال مظاهرة للفلسطينيين في حوسان. وقد أصيب بجروح متعددة ناجمة عن رصاص حي من مسافة 20 متراً تقريباً. واستقرت رصاصة واحدة على الأذن في رأسه بحسب الوثائق التي جمعتها المنظمة المذكورة. وبعيد الحادثة [قال الجيش الإسرائيلي في بيان](#) إن شخصاً مجهول الهوية قد أردى بالرصاص بالقرب من قرية حوسان بعد أن ألقى زجاجة حارقة على موقع الجيش حيث لم تقع أي إصابات في صفوف الجنود.

وقالت أمينة الحمامرة: "شاهدت الدماء في المكان الذي أردى فيه" وأضافت "بدت أشبه بذبح خروف. ولم يستطع أحد الاقتراب بسبب إطلاق النار. لقد كانت لديه أحلام، وكانت لدي أحلام من أجله".

وبحسب توثيق الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فلسطين، تشمل الحالات الأخرى لمقتل أطفال فلسطينيين محمد أبو صلاح، 16 عاماً، الذي أردى بالرصاص خلال مدهمة عسكرية إسرائيلية في قرية السيلة الحارثية قرب جنين في شمال الضفة الغربية في 13 فبراير/شباط، ومحمد صلاح، 13 عاماً، الذي أردى بالرصاص في بلدة الخضر قرب بيت لحم في 22 فبراير/شباط، ويامن خنافسة، 15 عاماً، الذي قتل بالرصاص في بلدة أبو ديس الواقعة شرقي القدس في 6 مارس/آذار، ونادر ريان، 16 عاماً، الذي أردى بالرصاص في مخيم بلاطة للاجئين قرب نابلس في شمال الضفة الغربية في 15 مارس/آذار، وسند أبو عطية، 16 عاماً، الذي أردى بالرصاص في 31 مارس/آذار في مخيم جنين للاجئين، ومحمد قاسم، 16 عاماً، الذي أردى بالرصاص في 10 أبريل/نيسان وتوفي في المستشفى في 11 أبريل/نيسان في جنين، وشوكت عابد، 17 عاماً، الذي أردى بالرصاص في 14 أبريل/نيسان في كفر دان بالقرب من جنين وتوفي في 15 أبريل/نيسان، ومعتصم عطاالله، 17 عاماً، من حرملة شرقي بيت لحم الذي أردى بالرصاص في 8 مايو/أيار على يد حارس مستوطنة.

كان سبعة من أصل الأطفال التسعة عزلاً عندما أطلقت عليهم النار وقتلوا. وفي حالة معتصم عطاالله، [قال الجيش الإسرائيلي](#) إنه كان مسلحاً بسكين، وقد أرداه مدني إسرائيلي مسلح بينما كان يحاول الدخول إلى مستوطنة تقوع غير القانونية بموجب القانون

الدولي، وفي حالة نادر ريان زعمت السلطات الإسرائيلية أنه صوّب بندقية على قافلة للقوات الإسرائيلية كانت تدهم مخيم بلاطة للاجئين في نابلس حيث يعيش، مع أن [مقاطع الفيديو التي اطلعت عليها](#) منظمة العفو الدولية [والتحقيق الذي أجرته بتسليم](#) بشيران إلى أن نادر ريان أصيب بطلقات من الأمام والخلف بينما كان يركض مبتعداً عن جنود مدججين بالسلاح. ووفق تحقيق أجرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية لم يُعثَر على أي بندقية عقب مقتله. [وُنقل عن والد ريان في التحقيق](#) قوله إنه أحصى 12 رصاصة في جثمان ابنه.

## المدنيون الذين قُتلوا في إسرائيل والتحرّض على العنف من جانب السلطات الفلسطينية في غزة

في 22 مارس/آذار، هاجم فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية من بلدة الحورة البدوية في جنوب إسرائيل المارة بسيارته وبسكين في بئر السبع في جنوب إسرائيل فقتل أربعة أشخاص هم: دوريس يهباس، 49 عاماً، وموشيه كرافيتسكي، 50 عاماً، ولورا يتزهاك، 43 عاماً، ومناحيم يهزكل، 67 عاماً، ثم [أرداه بالرصاص](#) مدني إسرائيلي مسلح. وفي 27 مارس/آذار، أقدم فلسطينيان من حملة الجنسية الإسرائيلية من الخضيرة شمالي إسرائيل [على إطلاق النار على أشخاص عند محطة للحافلات في المدينة، فقتلا شرطيين](#). وفي 29 مارس/آذار، استخدم فلسطيني من قرية يعبد في شمال الضفة الغربية [بندقية هجومية لإطلاق النار على الناس في الشارع بمدينة بني براك بوسط إسرائيل، فقتل خمسة أشخاص](#)، من ضمنهم اثنان من المواطنين الإسرائيليين اليهود هما: أفيشاي يهزكل، 29 عاماً، ويعقوب شالوم، 36 عاماً، وشرطي فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية، ومقيمان أوكرانيان هما: فيكتور سوروكوبوت، 32 عاماً، وديميتري ميتريك، 23 عاماً.

وفي 7 أبريل/نيسان، فتح فلسطيني من مخيم جنين للاجئين النار على مطعم يقع في شارع ديزنغوف بوسط تل أبيب، فقتل ثلاثة أشخاص، وأصاب عشرات بجروح. وكان الأشخاص الثلاثة الذين قُتلوا في المطعم هم: إيتام ماغيني، 27 عاماً، وتومر مراد، 27 عاماً، وباراك لوفان، 35 عاماً.

وفي 5 مايو/أيار، قتل فلسطينيان من رمانة بالقرب من جنين في شمال الضفة الغربية ثلاثة من المواطنين اليهود الإسرائيليين في إغاد بوسط إسرائيل هم: يوناتان هافاكوك، 44 عاماً، وبواز غول، 49 عاماً، وأورين بن يفتاخ، 35 عاماً. [واستخدم المهاجمان فأساً وسكناً، بحسب الصحف الإسرائيلية التي نقلت أقوال الشهود](#). وقد [ألقت الشرطة الإسرائيلية القبض](#) عليهما بالقرب من إغاد في 8 مايو/أيار.

وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على المهاجمين الفلسطينيين الذين نفذوا الهجمات في 27 و29 مارس/آذار وقتلتهم على الفور. وفي حالة الهجوم الذي وقع في 7 أبريل/نيسان، قتلت القوات الإسرائيلية المسلح الفلسطيني عقب مطاردة قصيرة. ويبدو أن معظم المهاجمين نفذوا الهجمات [من دون أي دعم تنظيمي](#). وذكّرت [الصحف الإسرائيلية](#) أن المهاجمين الثلاثة في بئر السبع والخضيرة أعلنوا دعمهم للجماعة المسلحة المعروفة بالدولة الإسلامية.

وفي 30 أبريل/نيسان 2022، دعا زعيم حماس في غزة [يحيى السنوار الفلسطيني](#) إلى استخدام "أي وسيلة متوفرة" لمهاجمة الإسرائيليين في إسرائيل والمستوطنات في الضفة الغربية، في حين أنه أشاد بالهجمات السابقة التي شنت ضد اليهود المدنيين. [وقد ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية](#) أن الخطاب الذي استغرق إلغاؤه 45 دقيقة وبتته عدة منصات إعلامية كان مصدر إلهام لمنفذي هجوم إغاد في 5 مايو/أيار.

## عقاب جماعي للفلسطينيين في جنين

في أعقاب الهجوم الذي نُقِّد في تل أبيب في 9 أبريل/نيسان، فُرِضت في جنين قيود تعسفية على حرية التنقل. وأُغلق الجيش الإسرائيلي الحاجزين الرئيسيين في المدينة وهما حلما وبرطعة مدة أسبوع. [ولم يُسمح](#) للفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية الذين يتسوّقون بانتظام في جنين، والتجار الفلسطينيين من أبناء جنين [بعبور الحاجز لقضاء أشغالهم](#). وبدأ أن القيود [صُمِّمت](#) عمداً للتأثير على اقتصاد جنين. وقد سُحبت التصاريح التي صدرت [لقراءة](#) 5000 شخص حصلوا عليها للاحتفال بالأعياد الدينية الموسمية. وإضافة إلى ذلك وُضعت الأراضي الفلسطينية المحتلة برمتها في حالة إغلاق تام اعتباراً من الساعة الرابعة من بعد ظهر 15 أبريل/نيسان وحتى منتصف ليل 16 أبريل/نيسان بسبب عيد الفصح اليهودي، ولم يُسمح بعبور أي حاجز إسرائيلي دائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا للحالات الإنسانية الاستثنائية.

وخلال إغلاق جنين والمناطق المحيطة بها نُقِّد الجيش الإسرائيلي ما يزيد على 100 مدهمة تفتيش واعتقال [وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية](#)، انطوى بعضها على الاستخدام المفرط الواضح للقوة. وبناء على وثائق المكتب المذكور أصيب

ما لا يقل عن 3,623 فلسطينياً بجروح في الضفة الغربية منذ بداية العام وحتى 18 أبريل/نيسان، أصيب 226 منهم على الأقل بجروح في أثناء عمليات التفتيش والاعتقال الإسرائيلية.

## دعوات إسرائيلية للاستخدام المفرط للقوة والتحرّيز على العنف

منذ التصعيد الراهن للعنف، أدلى المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية – بمن فيهم رئيس الوزراء نفتالي بينيت – بتصريحات متكررة تُحرّض على العنف وتُشجّع على استخدام القوة غير المشروعة، علاوة على إصدار أوامر بإطلاق النار على الفلسطينيين الذين لا يشكلون خطراً وشيكاً. كذلك حرّض سياسيون آخرون على العنف علناً، ما سلط الضوء على مدى التمييز المُأسس الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وفي 30 مارس/آذار، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إنه يجب على المواطنين الإسرائيليين اليهود الذين [لديهم ترخيص بحمل سلاح "أن يفعلوا ذلك الآن"](#). وفي 10 أبريل/نيسان، [أبلغ](#) مجلس الوزراء والصحافة أن: "دولة إسرائيل ستفعل كل ما هو ضروري للتغلب على هذا الإرهاب. وسوف نصفي حساباتنا مع كل شخص له صلة – سواء مباشرة أو غير مباشرة بالهجمات. [...] إن دولة إسرائيل قد انتقلت إلى مرحلة الهجوم [...]". وليس هناك أي قيود على الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن الداخلي وغيرهما من قوات الأمن في الحرب على الإرهاب".

وفي 13 أبريل/نيسان، ألقى الجيش الإسرائيلي منشورات في جنين تحذّر من أن أي شخص يقترب من الجدار/السياج الذي بني حول المراكز السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية ["يُعرض حياته لخطر فوري"](#). وفي اليوم التالي، قال [بيني غانتس إن 16 كتيبة مقاتلة](#)، من ضمنها القوات الخاصة قد نُشرت في الضفة الغربية، لاسيما على طول الجدار/السياج. وأضاف قائلاً بأن الجنود تلقوا تعليمات بإطلاق النار على الجزء الأسفل من جسد أي شخص يحاول العبور. ومنذ ذلك الحين أردى بالرصاص فلسطيني واحد أعزل على الأقل أثناء عبوره الجدار/السياج (انظر أنفاً).

في أعقاب هجوم إعاد دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في 8 مايو/أيار إلى تشكيل ["حرس وطني مدني"](#). وفي سياق التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي – التي امتلأت بالدعوات إلى ممارسة العنف ضد المدنيين الفلسطينيين – في وقت أقدمت فيه مجموعات مسلحة من دعاة تفوق العرق اليهودي على [ارتكاب أعمال عنف مع إفلاتها من العقاب](#)، يمكن أن تصل الدعوة لإنشاء مجموعات من المدنيين المسلحين إلى حد تكريس التحريض على العنف.

أطلعت مجموعتنا مراقبة خطاب الكراهية الإسرائيلي – وهما فايك ريبورتر (Fake Reporter) والكتلة الديمقراطية (Democratic Bloc) – منظمة العفو الدولية على صور لرسائل تُحرّض على العنف ما برحت تنشرها مجموعات دعاة تفوق العرق اليهودي في إسرائيل وتُطلع الآخرين عليها عبر تطبيقَي واتساب وتلغرام منذ مطلع أبريل/نيسان. وتتضمن الرسائل دعوات لأعضاء مجموعة تُسمى "أحبوا إسرائيل (Love Israel)" لعقد لقاء في زمان ومكان محددين في الضفة الغربية حيث يعبر العمال الفلسطينيون إلى إسرائيل يومياً. وتقول إحدى الرسائل: "إذا لم تُنصّب الحكومة عليهم حياتهم فسنفعل نحن ذلك" ورد مستخدم آخر قائلاً: "اجلبوا السكاكين، والقبضات الحديدية، والعصي، والحجارة، وقنابل المولوتوف. لقد وصل عددنا إلى 17 شخصاً، بعضنا مسلح" وتُظهر الصور المعروضة على مواقع التواصل الاجتماعي أسلحة من ضمنها قنابل يدوية، وسكاكين طويلة، وبنادق.

كذلك بثت وسائل الإعلام الإسرائيلية الخاصة عروضاً تُحرّض على العنف؛ ففي 9 مايو/أيار، وُجّهت القناة التلفزيونية الإسرائيلية هاداشوت (الإخبارية) 13 [دعوة للمشاهدين](#) للتصويت على ما إذا كان يجب على القوات الإسرائيلية اغتيال يحيى السنوار. فصوّت نسبة تسع وخمسين بالمئة بـ "نعم" مقابل 20% صوّت بـ "لا".

تبين من [بحوث شهري مايو/أيار – يونيو/حزيران 2021](#) التي أجرتها منظمة العفو الدولية كيف تقاعست الشرطة الإسرائيلية عن حماية الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية من الهجمات المنظمة التي شنتها مجموعات مسلحة من دعاة تفوق العرق اليهودي الذين غالباً ما أذيعت خططهم سلفاً، وعُرضت على تطبيقَي واتساب وتلغرام.

## الاستخدام المفرط للقوة والتعذيب ضد الفلسطينيين في القدس

أدت القيود المتعددة التي فُرضت في القدس الشرقية المحتلة على دخول المصلين المسلمين إلى باحة المسجد الأقصى خلال شهر رمضان وبعده (بين 3 أبريل/نيسان و1 مايو/أيار) إلى احتجاجات فلسطينية وقمع اتسم بالعنف. وقد شهدت مداخل البلدة القديمة التي تقضي إلى الباحة زيادة في عدد الحواجز شبه الدائمة. واستخدمت الشرطة الإسرائيلية القوة المفرطة، والترهيب، والمضايقة بصورة روتينية أثناء التدقيق في بطاقات هويات الفلسطينيين وأكياسهم.



وفي الأمسيات عقب الإفطار في شهر رمضان عندما يتلاقى الفلسطينيون في البلدة القديمة كانت الشرطة تفرّق تجمعاتهم مستخدمةً العنف الذي غالباً ما وصل إلى حد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقال صحفي شهد استخدام القوة التعسفية والمسيئة من جانب الشرطة عند مدخل باب العامود المفضي إلى البلدة القديمة كل مساءً بين 4 و6 أبريل/نيسان 2022 لمنظمة العفو الدولية إن "الشرطة اعتمدت في معظم الأحيان على الضرب المبرح للشبان الصغار بالقبضات والأحذية العسكرية. وأقول شباناً صغاراً عمداً؛ فالأشخاص الذين شاهدت تعرضهم للاعتداء والاعتقال كانوا دون السادسة عشرة وحتى في حوالي الرابعة عشرة من عمرهم. ويبدو أن هؤلاء العناصر ينفذون مهمات متخصصة تتعلق بالاعتقالات أو يفترض أنهم يستهدفون أشخاصاً خطرين، وهنا نجدهم يستهدفون الأطفال. لقد شهدت حالتني اعتقال كهذه، حيث ألقوا القبض على طفلين، الأول عمره 14 عاماً والثاني أعتقد أنه حتى أصغر سنّاً. وكانوا كالوحوش. يشيعونهم ضرباً، ويجلسون على أعناقهم، وينهالون عليهم بالضرب على كافة أنحاء أجسادهم، وإذا ما تجرأ أحد على أن يهب لنجدة الأطفال كانوا يشهرون أسلحتهم بوجهه".

وفي 15 أبريل/نيسان، أدت المداهمات التي قامت بها الشرطة الإسرائيلية المسلحة في باحة المسجد الأقصى إلى اعتقال ما يزيد على 400 فلسطيني، بينهم العديد من الأطفال، وذلك بحسب محامين يمثلون المحتجزين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم. وقد أطلق سراحهم جميعاً في فترة لاحقة من ذلك اليوم بدون تهمة ما عدا عشرة فلسطينيين، على حد قول محاميّ المحتجزين لمنظمة العفو الدولية. وقد بدأت المداهمات فجرّاً واستمرت ست ساعات. [وبحسب جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فإن 152 فلسطينياً على الأقل](#) - بينهم أطفال - أصيبوا بجروح جراء الرصاص المطاطي، والذخيرة الحية، وقابيل الصعق، وأدخل 117 منهم إلى المستشفى لمعالجة جروحهم.

**وقال** الناطق باسم الشرطة الإسرائيلية **في بيان**: "إن قوات الشرطة بقيادة قائد شرطة منطقة القدس اضطرت إلى تفريق أشخاص ارتكبوا أعمال شغب عنيفة في جبل الهيكل (باحات المسجد الأقصى). وقد شارك المئات من مثيري الشغب في المصادمات التي أُلقيت خلالها الحجارة والمفرقات على قوات الشرطة ونحو الجانب الخلفي للحائط الغربي (حائط البراق)". ووفقاً للسلطات الإسرائيلية أصيب ثلاثة شرطيّين إسرائيليين بجروح. وقد اندلعت أعمال الشغب قبل فجر عقب نشر معلومات على مواقع التواصل الاجتماعي تقول **إن دعاة تفوق العرق اليهودي كانوا يخطبون لأداء شعائر دينية** في باحة المسجد الأقصى التي تشكل موقعاً مقدساً لليهود أيضاً وتُعرف بجبل الهيكل.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى صحفيين اثنين كانا يوثقان مدهامة 15 أبريل/نيسان، وتمنيا على المنظمة أن تتكتم على اسميهما. وقال أحدهما: "أطلقت [الشرطة] طلقات عديدة من الرصاص المطاطي، وكانت جميع الإصابات في الجزء العلوي من الجسد، وأصابت بمعظمها الوجه، والظهر، والصدر وكان أفرادها يتصرفون كقناصة، ويعرفون بالضبط مدى الأذى الذي ينسبون به. وكان الوضع أشبه بحرب. لقد شاهدت عشرات الإصابات الخطرة. وتحدثت أيضاً إلى الجرحى في المستشفيات، كان بينهما رجلان مسنان أصيبا بطلقات في الفك والعنق".

ويبدو أن الشرطة المسلحة استهدفت صحفياً آخر هو رامي الخطيب الذي يعمل لدى إدارة المسجد الأقصى. **وفي مقاطع الفيديو التي قدمها رامي الخطيب وغيرها من المقاطع التي نُشرت على الإنترنت واطلعت عليها** منظمة العفو الدولية وتحققت منها، يُشاهد رامي الخطيب وهو يُصوّر المصادمات في طرف باحة المسجد الأقصى على بعد 20 - 30 متراً من الأحداث. وفجأة اقترب منه شرطي وقف مواجهاً الكاميرا بصدرة. **وفي غضون لحظات** هرع نحو رامي خمسة من رجال الشرطة المسلحين وهموا بضربه بالهراوات بينما كان يتراجع، فانهالوا عليه بالضرب حتى سقط أرضاً، فيما كان يواصل محاولة استرداد كاميرته. وقال رامي الخطيب لمنظمة العفو الدولية: "لم يُتَح لي الوقت لأريهم بطاقتي الصحفية أو بطاقة هويتي. وعلى أي حال فالشرطة تعرفني، لأنني أتني إلى هناك كل يوم وأبرز لهم دائماً بطاقة هويتي بدون أي حيلة. وبدا كما لو أنهم يتجهون نحوّي مباشرة، بينما كنت واقفاً في جانب واحد؛ إن عملي هو توثيق الأحداث. لقد تصرفوا كما لو أنهم أتوا للانتقام مني، مع أن كل ما فعلته كان التقاط الصور".

كُسرت ذراع رامي الخطيب، وكانت الرضوض تملأ جسده، بما في ذلك رأسه نتيجة تعرضه للضرب. وهو ينوي رفع دعوى أمام المحكمة استناداً إلى الأدلة الموجودة في كاميرته: "سوف أقاضيه، مع أنني لا أعتقد أن محاكمهم ستحقق العدالة. لدي الأدلة، وهناك العديد من الأشخاص الذين تعرّضوا للاعتداء مثلي، لكنهم لم يصوروه".

ووصف شاهد عيان آخر لمنظمة العفو الدولية كيف نفّذت الشرطة الإسرائيلية عمليات الاعتقال العنيفة التي تضمنت الضرب المبرح. وأوضح أنه عقب بزوغ فجر يوم 15 أبريل/نيسان بدقائق كان المسعفون الطبيون قد أجلوا معظم المصلين والصحفيين الفلسطينيين أو أن الشرطة دفعتهم إلى خارج البوابات. أما أغلبية الـ 400 شخص تقريباً ممن بقوا فقد اعتقلتهم الشرطة الإسرائيلية، ونقلتهم في حافلات إلى مركزيّ اعتقال، **بحسب الضمير، وهي منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان**: هما مركز شرطة المسكوبية في القدس الغربية ومركز شرطة معاليه أدوميم في مستوطنة إسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقال شاهد العيان لمنظمة العفو الدولية: "استمروا في ضرب الرجال، وحتى الصبية، والرجال من ذوي الإعاقة والمسنين، عندما كانوا مقيدين وملقى بهم أمام الجدار كي يقتادوهم. وركع أفراد الشرطة على رؤوسهم وأعناقهم، واعتدوا عليهم بالضرب بالهراوات وبقبضاتهم وأحذيتهم العسكرية بوحشية مخيفة. وكانت معظم الإصابات كسور في الأذرع والأيدي جراء الدوس عليها. وبدا كما لو أنهم يريدون إخلاء المكان بسرعة لكي يأتي المستوطنون لأداء صلاتهم".

وقال شاهد آخر كان في باحة المسجد الأقصى لمنظمة العفو الدولية: "نصب المسعفون الطبيون خيمة في الباحة وتعرضت لإطلاق الرصاص المطاطي أيضاً. وأطلقت النار أيضاً على الأشخاص الذين حاولوا الوصول إلى الجرحى لنقلهم إلى الخيمة الطبية". وكان من جملة الجرحى أحد موظفي الدعم في باحة المسجد الأقصى ويدعى حسام سدر الذي أصيب برصاصة في الوجه. وتبين [الصور الفوتوغرافية](#) التي شاهدتها منظمة العفو الدولية الرضوض حول عينه اليمنى التي تتطابق مع الإصابة برصاصة مطاطية. [وقد ذكر الشهود في الصحف](#) وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية أن النار أطلقت عليه بينما كان يساعد المسعفين.

## الفصل العنصري، والاضطهاد، والجرائم ضد الإنسانية

تعكس أنماط الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين أثناء عمليات إنفاذ القانون - والبيانات الرسمية الإسرائيلية حول الرد على هذه العمليات لاسيما خلال الاحتجاجات - سياسة مدروسة ومتواصلة لإطلاق النار بهدف قتل الفلسطينيين أو إصابتهم بتشوهات. وتتماشى هذه الممارسات مع أفعال "القتل" المحظورة والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة، أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية" أو "إلحاق أذى بدني أو عقلي شديد بأعضاء فئة أو عدة فئات عنصرية" كما ورد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الفصل العنصري. وإضافة إلى ذلك فإنه بموجب القانون الإنساني الدولي، يُعدّ الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة "أشخاصاً محميين" يستحقون حماية خاصة ومعاملة إنسانية في كافة الأوقات. ولذا فإن حوادث القتل والإصابة المتعمدة وغير المشروعة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عمليات إنفاذ القانون ترقى إلى مستوى عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وهي جريمة بموجب القانون الدولي، علاوة على أنها تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف حول القتل العمد والتسبب عمداً بمعاناة هائلة أو إصابة خطيرة في الجسد أو الصحة، وهذه جرائم حرب.

وبشكل الاستخدام واسع النطاق والممنهج من جانب القوات الإسرائيلية للاعتقال التعسفي، والاعتقال الإداري، والتعذيب على نطاق واسع ضد الفلسطينيين - في انتهاك صارخ لعدة حالات حظر بموجب القانون الدولي - جزءاً من سياسة الهيمنة والسيطرة الرسمية التي تُمارس ضد السكان الفلسطينيين. لذا انطوت قوانين وسياسات إسرائيل بشأن الاعتقال الإداري والتعذيب على الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة "بالسجن أو غيره من ضروب الحرمان الشديد من الحرية الفعلية" و"التعذيب" المحظورة بموجب نظام روما الأساسي واتفاقية الفصل العنصري. وعندما تُرتكب أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تُعدّ أيضاً جرائم حرب.

أدت القوانين والسياسات والممارسات القائمة على التمييز والتي يتم تطبيقها من زمن طويل ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى فرض قيود عديدة على حقوق أساسية، بما في ذلك التقييد التعسفي لحرية الفلسطينيين في التنقل والإقامة في مجتمعاتهم، وحقهم في الحياة العائلية، وحقوقهم في كسب الرزق، والسكن، والغذاء، والماء، وخدمات الرعاية الصحية الضرورية، والتعليم. وتشكّل هذه الانتهاكات جزءاً من الارتكاب المتعدد لجرائم يحظرها القانون الدولي، ومن ضمن ذلك كما عدتها المادة 7 من نظام روما الأساسي والمادة 11(ج) من اتفاقية الفصل العنصري.

لقد ارتكبت السلطات الإسرائيلية جريمة ضد الإنسانية وهي "الاضطهاد" وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية المشابهة لها ضمن المعنى الوارد في نظام روما الأساسي و"الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية" الذي "يحول دون مشاركة فئة أو عدة فئات عنصرية في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للبلد، وتعتمد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات" بموجب اتفاقية الفصل العنصري.

وتُعدّ عمليات القتل غير المشروع، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والحرمان من الحقوق الأساسية - بما في ذلك من خلال العقاب الجماعي - أفعالاً محظورة تشكل جزءاً من هجوم ممنهج وواسع النطاق تشنه السلطات الإسرائيلية تحديداً ضد السكان الفلسطينيين ويصل إلى حد الفصل العنصري الذي هو جريمة ضد الإنسانية.